OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

ID/WG.452/3
31 October 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

15218-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

مجلس التنمية الصناعية

اجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة
في الصناعات الزراعية
فيينا، النمسا، ١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥

ID/WG.452/3
Report of the Meeting of the Working Group on Training in Agro-machinery and Multi-purpose Plants, Rosario, Argentina, 1985

تقرير*

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

V.86-51046

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
الفصل		
الأول - الاستنتاجات والتوصيات	٤ - ٨٣	٤
ألف - التوصيات المتعلقة بالقطاع الصناعي غير الرسمي ، الجزئي والصغير	١٥ - ٤١	٦
باء - توصيات تتعلق بقطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة	٤٢ - ٧٠	١٢
جيم - تدابير خاصة	٧١ - ٧٥	١٧
دال - توصيات للمتابعة من جانب اليونيدو ...	٧٦ - ٨٢	١٨
هاء - توصيات بشأن أنشطة المتابعة التي يضطلع بها المشتركون	٨٣	١٩
الثاني - تنظيم الاجتماع	٨٤ - ٨٩	٢٠
الثالث - موجز المناقشات	٩٠ - ١٢٨	٢٢
ألف - المرأة ونمو الصناعات الزراعية في البلدان النامية	٩٤ - ٩٥	٢٣
باء - مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية في البلدان النامية ، مع التشديد على الصناعات الزراعية	٩٦ - ١٠٦	٢٤
جيم - المرأة والشركات عبر الوطنية	١٠٧ - ١٠٩	٢٦
دال - رصد اتجاهات التصنيع	١١٠ - ١١٢	٢٧
هاء - دور المرأة في الصناعات الصغيرة	١١٣ - ١١٥	٢٧
واو - التكنولوجيا	١١٦ - ١١٧	٢٨
زاي - جمع البيانات	١١٨ - ١٢٠	٢٩
حاء - التدابير الميسّرة	١٢١ - ١٢٥	٢٩
طاء - التنسيق	١٢٦ - ١٢٨	٣٠

(يتبع)

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

الأول - جدول الأعمال ٣٢

الثاني - قائمة المشتركين ٣٣

الثالث - قائمة الوثائق ٣٧

الرابع - أمثلة لأفكار المشاريع ٤٠

مقدمة

١ - عقد اجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة في الصناعات الزراعية في فيينا بالنمسا في الفترة من ١٤ الى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، ونظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . وقد أمكن عقده بفضل مساهمتين ماليتين قدمتهما حكومتا النرويج وهولندا .

٢ - دعت اليونيدو الى عقد الاجتماع في اطار البرنامج الرامي الى تنفيذ ولايتها في تشجيع ادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية . ويستلزم حجم وتعقد موضوع "المرأة في الصناعة" اتباع نهج قطاعي ازاء مسألة الكيفية التي تشجع بها زيادة اشتراك المرأة في الصناعة . وأية دراسة لمختلف فروع الصناعات الغذائية توفر نقطة انطلاق ملائمة للنهج القطاعي ، نظرا الى دور المرأة التاريخي في معظم المجتمعات في توفير المستلزمات الاستهلاكية الأساسية المستخرجة من المنتجات الزراعية ، كالأغذية والملبوسات ، الخ .

الأهداف

٣ - كانت أهداف الاجتماع هي التالية :

(أ) تقييم الحالة الحاضرة للمرأة في الصناعات الزراعية في البلدان النامية ؛

(ب) تقييم حالة الصناعات الزراعية في البلدان النامية واتجاهاتها وأفاقها المستقبلية ، توخيا لتعزيز اشتراك المرأة فيها ، منتجة ومستهلكة ومتخذة للقرارات ؛

(ج) اقتراح مبادئ توجيهية للمخططين ومقرري السياسات في الحكومات ، ومؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف ، والأجهزة الوطنية العاملة للنهوض بالمرأة ، والمنظمات غير الحكومية ، الوطنية منها والدولية ، فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الرامية الى تأمين تحسين اشتراك المرأة في الصناعات الغذائية ، ولتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الأبحاث .

أولا - الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

٤ - أكثرية البلدان النامية متأثرة بالانكماش الاقتصادي الذي طال مداه في الآونة الأخيرة ، وهي تقاسي الآن ، بدرجات مختلفة ، ارتفاع البطالة ونقص العمالة ، والتضخم النقدي ، وثقل وطأة الديون الخارجية ، وانخفاض الطلب المحلي والطلب على الصادرات في آن معا ، وتعاني نقصا في الموارد المالية اللازمة للتنمية . يضاف الى ذلك أن المسائل الهيكلية ، مثل نمو السكان ، والتحضر السريع ، وتحديث المناطق الريفية ، تساهم في المشاكل الاجمالية .

٥ - وفي هذا السياق ، الذي يتسم في معظم البلدان النامية بعجز القطاع الصناعي عن استيعاب تزايد القوى العاملة في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن وبتقصير القطاع الصناعي الحديث عن توفير العمالة الكافية ، يزداد باستمرار ، في اثر الانكماش الاقتصادي العالمي ، ارتباط المسائل الرئيسية بايجاد العمالة ، وتوليد الدخل ، والاكتفاء الذاتي الغذائي ، وتوزع أسهم الرساميل ، ومشاركة المرأة في الاقتصاد.

٦ - ومن الجوهري تشجيع نمو تطور القطاعين الزراعي والصناعي على السواء بحيث يعزز أحدهما الآخر وبحيث تراعى احتياجات السكان الريفيين والمدنيين في تخطيط هذه التنمية .

٧ - وللصناعات الزراعية أهمية كبرى للبلدان النامية ، باعتبارها قاعدة للتنمية المتسمة بالاعتماد على الذات . ويمكن لهذه الصناعات وضع الأساس اللازم للبنيان الصناعي المزود بأسباب الاستمرار بواسطة التمويل المحلي للموارد الطبيعية وبواسطة ربط التصنيع بالزراعة .

٨ - ويتوقع ، على أساس الاتجاهات الحاضرة ، أن يكون زهاء نصف السكان في البلدان النامية ، في عام ٢٠٠٠ ، عائشين في مناطق حضرية . فينبغي تعزيز التنمية الاقليمية للصناعات الزراعية حول المدن الصغيرة بحيث تقرب هذه الصناعات من الموارد الطبيعية التي ستجهز ومن الموارد البشرية التي ستستخدم . وعلى وجه التخصيص ، يمكن لهذه السياسة زيادة فرص الاستخدام وتوليد الدخل في تلك المناطق ، مساعدة بذلك على تخفيض النزوح من الأرياف الى المدن .

٩ - وينبغي استخدام تنمية الصناعات الزراعية ، سواء أكان ذلك في المناطق الحضرية أم في المناطق الريفية ، لحفز التنمية الريفية . وينبغي تشجيع الصناعات المذكورة على أن تستعمل ، لمدخلاتها ، الهياكل الزراعية التقليدية الصغيرة . وينبغي خصوصا أن تعمل هذه الصناعات مع المزارعات اللواتي كثيرا ما أغفلن حتى الآن في تطوير انتاج المحاصيل التجارية .

١٠ - ومما تنجم عنه أهمية الصناعات الزراعية للمرأة ، دور المرأة التاريخي في معظم المجتمعات في توفير ما يلزم لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية . والدور الذي تؤديه المرأة يتجاوز انتاج المنتجات القائمة على الزراعة وتجهيزها التمهيدي والأولي والثانوي ، الى خزنها وتعبئتها وتغليفها .

١١ - لكن جهود المرأة في هذا الميدان يكاد لا يدري بها أحد وهي مبخوسة الحق الى حد بعيد . وحتى الآن كان من الميل الى اغفال دور المرأة أن كيد بعض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وأعاق التنمية الحقيقية . وسيترتب على التنمية المتمسة بالاعتماد على الذات ، التي تلبي الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية وتوجد الوظائف وتشجع التنمية المتوازنة ، أن تعزز مشاركة المرأة في الصناعات الزراعية على كل المستويات وترفع من قيمة هذه المشاركة .

١٢ - ويؤدي قطاع الانتاج غير الرسمي ، الجزئي والصغير ، داخل الاقتصادات الوطنية ، دورا حيويا في الامداد بالسلع والخدمات وتوليد الدخول وتوفير فرص العمالة ، فينبغي أن يلقى مزيدا من الاهتمام . وهو يتطلب استثمارا صغيرا لكل وظيفة ، ويزيد الى الحد الأقصى استخدام الموارد المحلية ، ويخلق طبقة حديثة من منظمي المشاريع ، ويحقق أثرا مضاعفا عن طريق خلق فرص العمل (العمل بأجر والمهن الحرة على السواء) ، وينمي الأنشطة المولدة للدخل في المناطق الريفية والحضرية . وهو ، الى ذلك ، قطاع الاقتصاد الذي ينشط فيه الآن أكبر عدد من النساء ، ويقدم مدخلا سهلا متاحا للنساء اللواتي نزحن عن الزراعة .

١٣ - ورغم الروابط الممكن اقامتها بين قطاعي الصناعات الزراعية المتوسط والكبير والقطاعين غير الرسميين الجزئي والصغير ، هناك أيضا فوارق بين القطاعين . وتوخيا للمواجهة الفعالة لأكثر المسائل الانمائية الحاحا في الوقت الحاضر ، ينبغي لكل بلد أن يعتمد مجموعتين من السياسات : واحدة تدعم تنمية الصناعات الزراعية غير الرسمية الجزئية والصغيرة ، وأخرى تدعم الصناعات الزراعية المتوسطة والكبيرة ، على أن تراعى الاثنتان اهتمامات المرأة والمسائل المتعلقة بها . وينبغي زيادة التركيز على الصناعات الزراعية غير الرسمية ، الجزئية منها والصغيرة .

١٤ - وبناء على ما تقدم ، قرر اجتماع فريق الخبراء صياغة وتقديم مجموعتين منفصلتين من التوصيات : واحدة تتعلق بالقطاع الصناعي غير الرسمي ، الجزئي والصغير ومجموعة ثانية تتعلق بالقطاع الصناعي المتوسط والكبير .

ألف - التوصيات المتعلقة بالقطاع الصناعي غير الرسمي ، الجزئي والصغير

أولا - تقرير السياسات

١٥ - ينبغي أن تكون السياسات الحكومية مصممة ، على وجه التحديد ، لتوجيه المزيد من الدعم ومن الموارد الى القطاع الصناعي غير الرسمي ، الجزئي والصغير .

١٦ - ينبغي أن توازن استراتيجيات التنمية الصناعية بين القطاع الصناعي غير الرسمي الصغير وتوسيع الصناعة المتوسطة والكبيرة ، وأن تعزز الروابط القائمة داخل القطاع الصناعي . وينبغي أن يدرك أن القطاع غير الرسمي ، الجزئي والصغير ، جوهري أيضا لتشكيل القاعدة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية التدريجية ، وكذلك التنمية الصناعية المزودة بأسباب الاستمرار .

١٧ - وينبغي أيضا في عناصر السياسة الاجمالية هذه أن تترجم الى سياسات قطاعية تنفيذية في مجالات الانتاج ، والتكنولوجيا ، والتسويق ، وفرض الضرائب ، والبحث والعلم والتكنولوجيا .

١٨ - وينبغي اتخاذ تدابير ترمي الى تشجيع مراعاة الناحية الجغرافية في نشر الأنشطة الانتاجية القائمة أو الجديدة وتنويعها ، بناء على استحداث تكنولوجيات ملائمة . وينبغي أن تنفذ هذه التدابير في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بغية تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا .

١٩ - وينبغي اجراء بحوث عن القطاع غير الرسمي بهدف ايضاح مساهمة هذا القطاع الهامة في الاقتصاد بعامة وفي عملية التصنيع بخاصة ، وحشد الموارد من أجل العمل على زيادة تطويره . كما ينبغي أيضا اجراء البحوث لاظهار مساهمة المرأة ضمن هذا القطاع.

٢٠ - وينبغي توجيه اختيار المنتجات المراد انتاجها نحو تلبية احتياجات السكان الاستهلاكية ، على أن توضع في الاعتبار في الوقت نفسه الأوضاع الحالية للبلد في اطار النظام الاقتصادي العالمي . كما ان المشكلة التي يحدثها الطلب المتناقص على المنتجات من القطاع غير الرسمي والتي يستعاض عنها بمنتجات القطاع الرسمي ينبغي أن تولى اهتماما كافيا ، وخصوصا على صعيد السياسة العامة . وينبغي السعي الى ايجاد بدائل مثل زيادة انتاجية وحدات الانتاج الموجودة عن طريق الأخذ بتكنولوجيات محسنة وتوفير خدمات الدعم بغية تمكين النساء من زيادة ناتجهن أو تحسين نوعية المنتجات التقليدية فتصبح ، أو تبقى ، من ثم ، منتجات تنافسية بالنسبة الى المنتجات المماثلة المنتجة في المصانع .

ثانيا - تدابير الدعم

٢١ - يجب أن تتبع تدابير الدعم الخاصة بالقطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة نهجا متكاملا ، ولاسيما فيما يتعلق بالائتمانات والخدمات الارشادية والتدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية . وبالاضافة الى ذلك ، من الضروري ايجاد اطار مؤسسي ملائم بغية جعل تطبيق هذه التدابير الملموس فعالا كل الفعالية .

التنشيط والاعداد الجماعي

٢٢ - ينبغي اتخاذ اجراءات ، تدعمها تدابير للسياسة العامة ، حيثما لزم الأمر ، لدعم الأشكال الجديدة والقائمة من ترتيبات العمل التعاوني في مجالات الانتاج والتسويق والتمويل والتصميم وشراء المدخلات بغية دعم المنتجين من الأحجام الصغرى والصغيرة ، ولاسيما النساء اللواتي يواجهن مشاكل تتصل بعلاقات القوى غير المتساوية .

٢٣ - كما ان التنشيط للنساء على مستوى القرية يعد أيضا عنصرا هاما لكي تعالج بفعالية مسائل مثل تعويد النساء على النظام المصرفي الرسمي ، وتعبئة القدرة على القيام بمشاريع ، والاعداد الجماعي .

التدريب والتعليم

٢٤ - ينبغي أن يكون التعليم الرسمي أكثر توجها الى الناحية العملية ، كما ينبغي تشجيع الفتيات والشابات على تلقي التدريب المهني والتقني في الميادين غير التقليدية . وينبغي أن يركز التدريب على الأنشطة الانتاجية القائمة والجديدة كليهما معا ، على أن يكون ماثلا في الأذهان أن التدريب المهني ينبغي أن يكمل بتدابير اضافية مثل تطوير القدرة على القيام بمشاريع والائتمانات ، مما يؤدي الى استحداث الوظائف والعمل في مهنة حرة أو أي منهما . وبالنظر الى الأدوار المتعددة التي يقوم بها النساء ، بصفتهن منتجات أو مستهلكات أو مدبرات بيوت ، ينبغي أن تقصد استراتيجيات التدريب على نحو مخصوص الى ضمان مشاركة المرأة ، وذلك بأن تشمل ، على سبيل المثال ، النهج التالية :

(أ) التدريب أثناء العمل ؛

(ب) وحدات التدريب المتنقلة لايصال برامج التدريب المستمر الى النساء في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالحواضر ؛

(ج) التدريب جزءا من الوقت والتدريب خارج الموسم ؛

(د) حلقات دراسية تشجع تبادل الخبرات والأفكار فيما بين النساء من كافة المستويات وتتيح الفرص لتبادل المعلومات بين مخططي برامج التدريب والمستفيدات منها ؛

(هـ) تحديث مصادر الخبرة التقنية ونشر المعلومات المتعلقة بهذه المصادر ؛

(و) منح زمالات لتدريب النساء في المراكز التقنية الأقاليمية ؛

(ز) تعبئة القدرات على القيام بمشاريع ؛

(ح) تدريب المدربين لكي يكونوا على صلة فعالة باحتياجات المتدربات المعينة ؛

(ط) استحداث المواد التدريبية الملائمة .

التمويل الائتماني

٢٥ - يعد الائتمان أو على نحو أكثر تحديدا ، امكانية الحصول على الائتمانات، واحدا من العوامل الرئيسية في تطوير قطاع الصناعات الصغرى والصغيرة غير الرسمي ، ولذا فان المشكلة المطروحة لتعتبر عسيرة بصفة خاصة ، فيما يتعلق بحالة النساء اللواتي لا يملكن في كثير من الأحيان أي قطعة من الأرض وليس لهن أية حقوق ملكية في الأرض أو المعدات ومن ثم ليس لديهن أي ضمانة أخرى للحصول على قروض .

٢٦ - وبغية تشجيع مشاركة المرأة في هذا القطاع ، ينبغي أن تتاح التسهيلات الائتمانية للنساء على قدم المساواة مع الرجال . وينبغي أن تشمل التدابير المحددة الخاصة بالنساء صناديق التسليف المتجددة الرصيد وجداول الضمان والاعتمادات الخاصة لدى المؤسسات المالية المخصصة للنساء وغيرها من النهج الابتكارية في التمويل ، بما في ذلك تخفيف التشدد بشأن الضمانات المباشرة واستحداث مؤسسات مالية تركز على وجه التحديد على المشاريع الجزئية . كما ينبغي توجيه اهتمام خاص الى مسألة تعويد النساء على النظام المصرفي وتوفير المساعدة لهن في تقديم طلبات الحصول على قروض وفي الادارة المالية كليهما معا .

خدمات الارشاد

٢٧ - ينبغي أن تركز الخدمات الارشادية الحكومية وغير الحكومية الخاصة بهذا القطاع اهتماما خاصا على النساء العاملات في القطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة :

(أ) ينبغي ايلاء اهتمام خاص الى مسألة تدريب العاملين في الارشاد والى مسألة اصدار مواد تدريبية مناسبة ونشرها ؛

(ب) ينبغي توعية العاملين في الارشاد بحاجات النساء المحددة كما ينبغي أن يكون العدد الأكبر من العاملين الارشاديين من النساء ؛

(ج) ينبغي أن تشمل الخدمات الارشادية الجوانب الادارية والمالية والتقنية ؛

(د) حيثما أمكن ينبغي أن تضفي الخدمات الارشادية الطابع المؤسسي على عملية جمع البيانات المنهجي ، وغير المجمعة بحسب الجنس ، فيما يتصل بالصناعات الجزئية والصغيرة ؛

(هـ) حيثما لا توجد من قبل مراكز الارشاد المتعددة الأغراض ، فينبغي انشاؤها ، ويفضل أن يكون ذلك ضمن شبكة ، لكي تعمل بمثابة مراكز تدريبية للاتصال وتبادل المعلومات وبمثابة مواقع لخدمات الدعم الخاصة بالنساء مثل مراكز الرعاية الصحية والرعاية النهارية . كما ينبغي تعزيز المراكز الموجودة لكي تؤدي هذه الوظائف .

التكنولوجيا

٢٨ - ينبغي اتخاذ تدابير ترمي الى رفع مستوى التكنولوجيات التقليدية أو ادخال تكنولوجيات جديدة ملائمة أو كليهما ، ولاسيما تلك التي لا ينجم عنها أثر سلبي على الصحة . ولذلك ينبغي استبعاد التكنولوجيا التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة . كما ينبغي اتاحة المعلومات عن مثل هذه التكنولوجيات الموجودة للنساء ، ولاسيما من خلال تبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية . وحيثما أمكن ، ينبغي أن يتوخى تطوير التكنولوجيات الملائمة ورفع مستواها التخفيف من العبء الملقى على عاتق النساء، وينبغي أن يتم ادخال ذلك باستخدام عناصر محلية من منظمي المشاريع ومن الموارد البشرية ، تشمل أولئك التابعين منهم لمعاهد البحث والتطوير . وكذلك ينبغي استنباط تدابير دعم ترمي الى تمكين النساء من الحصول على ما يلزم من المدخلات والدراية لصيانة واصلاح معداتهن الانتاجية .

الدعم اللازم لمشاريع الأعمال الجديدة أو القائمة أو كليهما

٢٩ - ينبغي تيسير انشاء مشاريع الأعمال الجديدة وتوسيع القائمة منها أو أي منهما، عن طريق التدابير التالية :

(أ) بحوث الأسواق ؛

(ب) دراسات استقصائية عن الموارد والقدرات التقنية الموجودة ؛

(ج) تحديد الشركاء من أجل اقامة التعاون ؛

(د) تجميع ونشر كتيبات ومواد توجيهية أخرى يسهل فهمها ، تحدد الامكانيات لاستحداث مشاريع الأعمال وتحتوي على مبادىء توجيهية لانشاء الصناعات الزراعية ، ولاسيما الصغيرة الحجم ، وكذلك مبادىء توجيهية خاصة بتخزين المنتجات المراد استخدامها في مثل هذه الصناعات وبما تتسم به من الجوانب الخطرة ؛

(هـ) توفير المبادىء التوجيهية والمشورة للمساعدة في الحصول على الشروط المواتية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ؛

وينبغي تنفيذ هذه التدابير عن طريق استخدام الاطار المؤسسي الحالي (العاملون في الارشاد ، المصارف ، الادارات الحكومية الخ.) .

ثالثا - مضاعفات يلزم اتخاذ اجراء بشأنها

على الصعيد الوطني

٣٠ - ينبغي أن يدرج النساء باعتبارهن مشاركات ناشطات في تصميم وتخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية الزراعية من كافة الأحجام وفي كافة الفروع ، وذلك لضمان ألا تكون مشاركة المرأة مقصورة على المشاريع الصغيرة غير الرسمية في بعض الفروع الصناعية القليلة ، بل مدمجة في التنمية الشاملة في البلدان والمناطق .

٣١ - وينبغي أن تكون الأجهزة الخاصة والحكومية على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي أكثر اهتماما وفاعلية بشأن مشاركة المرأة في الصناعات الزراعية ولاسيما في القطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة . كما ينبغي اتخاذ الاجراءات لارساء سياسة عامة بشأن هذا القطاع وتنفيذها كلية .

٣٢ - وينبغي أن تولى عملية جمع البيانات المتصلة بأنشطة المرأة في قطاع الصناعات الزراعية وتحليلها ونشرها قدرا أكبر من الأهمية ولاسيما بالنسبة لأولئك النساء اللواتي يشملهن القطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة .

٣٣ - وينبغي اجراء تعديلات متدرجة على البرامج والمشاريع الحالية لكي تتماشى والمعايير الأساسية الأربعة التالية :

(أ) صياغة تشريعات للعمل صريحة لا تمييز فيها تجاه المرأة في القطاع غير الرسمي ؛

(ب) بناء قدرات تنفيذية محلية خاصة وعامة وتعزيزها لكي تكون بحق غير مركزية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بواقع المرأة والمناطق الريفية/الحضرية ؛

(ج) انشاء أجهزة تنسيقية على شكل لجان وطنية واقليمية ومحلية ؛

(د) انشاء نظام رصد ومتابعة مبسط يكون مدمجا في عملية اتخاذ القرارات .

الوكالات الانمائية

٣٤ - ينبغي للوكالات الانمائية ذات الأطراف المتعددة والثنائية ، والمؤسسات والمنظمات وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية أن تتعاون في اقامة مشاريع تشمل النساء بصفتهن مشاركات متساويات في تشجيع الارتقاء بالتكنولوجيات التقليدية واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الصناعات الزراعية وذلك لزيادة انتاجية عمل المرأة وفعاليته في قطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة ، سواء أكان ذلك في تلك الفروع التي هي ممثلة فيها بقوة أصلا أم في تلك التي لا تمثل فيها .

٣٥ - وينبغي تعزيز القدرة لدى المقار الخاصة بادارات الوكالات الانمائية ذات الأطراف المتعددة والثنائية وقدرة موظفيها الميدانيين على مساعدة الحكومات في

تخطيط المشاريع والبرامج الصناعية الزراعية وتنفيذها بغية ادماج النساء فيها بطريقة ايجابية ، وذلك عن طريق تزويدهن بالمعلومات ذات الصلة ، مثلا باللجوء الى تجميع المبادىء التوجيهية المفصلة ونشرها وتنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية حول هذا الموضوع .

٣٦ - وينبغي أن توفر الوكالات الانمائية المساعدة التقنية والتدريب باعتبارها عناصر حفازة على القيام بما يلي :

(أ) صياغة اطار حكومي لسياسة الدعم العامة خاص بالقطاع غير الرسمي للصناعات الزراعية الجزئية والصغيرة وتحديثه وتعديله ؛

(ب) تحسين تخطيط وتنظيم قدرات الادارات أو المؤسسات المعنية بالصناعات الزراعية بهدف أن تجسد اهتمامات المرأة .

٣٧ - ينبغي للوكالات الانمائية ، حيثما كان ضروريا ، أن تقدم الدعم المباشر والمستمر الى البرامج الانمائية المتكاملة الخاصة بالقطاع غير الرسمي للمشاريع الجزئية والصغيرة مع التأكيد بخاصة على الصناعات الزراعية ومشاركة المرأة في ذلك .

٣٨ - ينبغي للوكالات الانمائية أن تدعم عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها فيما يتعلق بأنشطة المرأة في الصناعات الزراعية ، ولاسيما النساء العاملات في القطاع غير الرسمي .

٣٩ - وينبغي للوكالات الانمائية أن تضمن أن يكون ادماج المرأة جزءا لا يتجزأ من البرامج الانمائية الموجهة نحو تنمية القطاع غير الرسمي للصناعات الجزئية والصغيرة ، بالاضافة الى تشجيع المشاريع الخاصة بالمرأة في هذا القطاع . كما ينبغي أن تتاح الموارد المالية الكافية تحقيقا لهذا الغرض .

اليونيدو

٤٠ - ينبغي أن تولي اليونيدو اهتماما خاصا لصياغة السياسات واجراءات ترمي الى تنمية القطاع غير المنظم للصناعات الصغيرة والصغرى ، ولاقامة تعاون تقني في مجال ادماج المرأة في الصناعات الزراعية . وينبغي تقديم هذه السياسات والاجراءات الى الحكومات والمنظمات غير الحكومية بغية التشجيع على توسيع التعاون في هذا الميدان . وينبغي أن تنعكس هذه السياسة على مختلف مستويات التنظيم ، وفي تصميم التكنولوجيات ، وبرمجة وتخطيط أنشطة التعاون التقني وتصميمها وتنفيذها وتقييمها، مع مراعاة البيئة الاجتماعية والاقتصادية في مجموعها .

المنظمات غير الحكومية

٤١ - ينبغي للحكومات والوكالات الانمائية وللمؤسسات المانحة أن تعمل ، معنويا وماليا ، على تحسين ودعم وتوسيع قدرات التخطيط والبرمجة والتصميم لدى المنظمات غير

الحكومية المحلية والدولية من أجل تطوير الصناعات الزراعية الصغيرة والصغرى . وينبغي أن تساند اليونيدو هذه الأنشطة على الصعيد الوطني .

باء - توصيات تتعلق بقطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة

أولا - تقرير السياسات

٤٢ - من الجوهري أن تزداد مشاركة المرأة في المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن تقرير السياسات المتعلقة بالصناعات الزراعية ، قطاعيا واقليميا ودوليا . وتستدعي الحاجة ترتيبات مؤسسية تضمن تعزيز مشاركة المرأة في الصناعات الزراعية على المستوى القطاعي ، وتنسيق مثل هذه الجهود على الصعيد الوطني ومع المنظمات النسائية .

٤٣ - وينبغي اشراك المرأة في ما قد يوجد من هيئات مهمتها اسداء المشورة بشأن تنمية الصناعات الزراعية . وتستدعي الحاجة بذل المزيد من الجهود لزيادة مشاركة المرأة ، على المستويات العليا بشكل خاص ، في هيئات وطنية أخرى لتقرير السياسات ، مسؤولة عن صناعات زراعية ، مثل وزارات الزراعة والصناعة والتخطيط ، ولجان اليونيدو الوطنية وما شابه ، بحيث يمكن التعبير بشكل واضح عن مصالح المرأة . وفي نفس الوقت ينبغي أن تضمن الحكومات زيادة اهتمام كل أعضاء هذه الهيئات بالأدوار التي تضطلع بها المرأة وبمصالحها ، وبالأثر الذي يحتمل أن تحدثه على مجموع عملية التنمية .

٤٤ - وينبغي للأجهزة الوطنية النسائية وللمنظمات النسائية في كل بلد أن تقيم روابط مع الهيئات الوطنية المعنية بتقرير السياسات من أجل الاستعراض المنتظم للتطورات الحاصلة في الصناعات الزراعية . وتحتاج هذه الأجهزة والمنظمات النسائية الى المساعدة في معظم الحالات لاحراز الخبرة اللازمة للاضطلاع بمثل هذه الاستعراضات . ويمكن لليونيدو، الى جانب غيرها ، أن تقدم مثل هذه المساعدة .

٤٥ - وانطلاقا من أن القرارات بشأن الاستثمار تلعب دورا حاسما في عملية الانتقاء، بين مختلف خيارات السياسة الانمائية ، والخيارات التكنولوجية ، وبين المواقع التي تقام فيها المؤسسات ، من الضروري أن تؤثر المرأة في سلسلة واسعة من السياسات والأنشطة ، من بينها التسهيلات الائتمانية ، والسياسات المالية ، وأنظمة الحوافز. وينبغي بشكل خاص أن تؤثر المرأة مباشرة على القرارات الاستثمارية المتخذة في الصناعات الزراعية . سواء من جانب هيئات حكومية أو مؤسسات وطنية من القطاعين الخاص والعام ، أو من جانب شركات عبر وطنية .

٤٦ - وأحد السبل التي تتيح للمرأة التأثير في قرارات الاستثمار هو أن تصبح مالكة زراعية - صناعية أو مساهمة فيها . ويقتضي هذا أن تتاح للمرأة امكانية الحصول على الموارد المالية . وفيما يلي عدة سبل مقترحة :

(أ) ينبغي أن تقوم المصارف الانمائية ، الدولية والاقليمية ، بتوجيه أنواع خاصة من القروض الى النساء عن طريق المصارف المحلية ؛

(ب) ينبغي أن تنشئ الحكومات صيغا خاصة للائتمان تمنح بموجبها قروض لصاحبات المؤسسات الصغيرة بأسعار فائدة مناسبة ولآجال طويلة ؛

(ج) ينبغي أن توفر الحكومات الحوافز لتعبئة المدخرات من أجل المشاريع الانتاجية ، للرجال والنساء على السواء ؛

(د) ينبغي أن تستخدم المنظمات غير الحكومية والمصارف الخارجية صندوقا خاصا لرأس المال يضمن توفير القروض للنساء ، ويسهل ممارستهن للعمليات المصرفية ، ويحفزهن على القيام بأنشطة في مجال تنظيم المشاريع ؛

(هـ) ينبغي للبرامج المعدة لاقراض مشاريع خاصة في حقل الصناعات الزراعية ، وللبرامج الهادفة الى توفير معونة تقنية خاصة ، أن تخصص نسبة مئوية معينة لمنظمات المشاريع .

٤٧ - ومن السبل الأخرى التي تتيح للمرأة التأثير في القرارات المتعلقة بالاستثمار ، تشجيع المزيد من النساء وترقيتهن لاحتلال مناصب ادارية في مؤسسات الصناعات الزراعية . وينبغي أن تشجع الحكومات النساء العاملات على المشاركة في اصدار القرار على صعيد المؤسسات . كما ينبغي اشراك النساء المستخدمات في الصناعات الزراعية في مجالس المنشآت والنقابات .

٤٨ - وينبغي لكل دراسات الجدوى السابقة للاستثمار أن تأخذ في الاعتبار مسائل اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقا ، لاسيما أثر هذه المسائل على النساء ومصالحهن . ولا بد من اتخاذ تدابير خاصة تعزز مشاركة المرأة في هذه الدراسات .

٤٩ - وتترتب على اختيار التكنولوجيا في الصناعات الزراعية آثار هامة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في هذه الصناعات . وبينما يحدد الاختيار التكنولوجي كمية فرص العمالة ونوعيتها بالنسبة للمرأة في الصناعات الزراعية الكبيرة ، فان من شأن هذا الاختيار أن يؤثر على نفس وجود الصناعات الزراعية الصغيرة والصغرى . كما أنه يؤثر على المرأة بصفتها مستهلكة . وينبغي بالتالي مراعاة هذه المصالح عند اختيار التكنولوجيات الزراعية الصناعية أو تطويرها .

ثانيا - تدابير المساندة

٥٠ - ان تدابير المساندة ضرورة كذلك ، في قطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة ، من أجل زيادة وتحسين مشاركة النساء في الصناعات الزراعية ، على كل المستويات .

التكنولوجيا

٥١ - وينبغي اشراك المرأة في تطوير التكنولوجيات وتكييفها من خلال مشاركة فعالة في مؤسسات البحث والتطوير ، والمجالس الوطنية للبحوث و/أو للعلم والتكنولوجيا وما شابه . وينبغي أن تتسع هذه المشاركة بحيث تشمل كلا من تكنولوجيات التجهيز والمنتجات .

٥٢ - ولا بد من دراسة آثار التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في الصناعات الزراعية على النساء لتحديد ما هو ايجابي بالنسبة لهن وما هو سلبي . وينبغي أن تضطلع اليونيدو والمؤسسات المعنية الأخرى بمثل هذه الدراسات من أجل صياغة أجوبة ملائمة يوصى بها على صعيد السياسات .

الارتقاء بدور المرأة على مستوى المؤسسة

٥٣ - تتركز النساء العاملات بأجر بأعداد كبيرة في بعض القطاعات في مهن منخفضة المستوى ، شبه ماهرة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة . مثال ذلك أن النساء قليلات جدا هن اللائي يشغلن مناصب ادارية أو يعملن مصممات أو تقنيات . فضلا عن أن الكثير من الأعمال التي تقوم بها النساء في الصناعات الزراعية تتسم بعدم الاستقرار مثل الأعمال المؤقتة والأعمال بموجب عقود والأعمال الموسمية . ولذا ينبغي للحكومات أن تتخذ التدابير من أجل تحسين شروط عمل المرأة من خلال تشريعات تنص على المساواة وتشريعات عمل تستند الى معايير منظمة العمل الدولية . وينبغي أن تطبق هذه التدابير أيضا على اللاتي يقمن بأعمال في منازلهن . وينبغي رصد الاعتمادات من أجل انشاء مرافق الرعاية النهارية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تتيح للمرأة الاضطلاع بعمل مدفوع الأجر . ولا بد من تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال ذوي المسؤوليات الأسرية .(١)

٥٤ - وعلى صعيد المؤسسة لا بد من اعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالعاملين ، ومن وضع برامج عمل ايجابية . وينبغي أن تؤدي سياسات التوظيف والترقية الى تشجيع النساء على اقتحام المهن الادارية والتقنية وغير التقليدية . وينبغي اعادة النظر في سياسات الاستخدام التي لا تحابي غير الشابات غير المتزوجات ، واعتماد سياسات تعزز ضمان العمالة والأجر وتطوير المستقبل الوظيفي . وينبغي اتاحة الخيار أمام المرأة فيما يتعلق بالعمل الليلي ، ولكن مع توفير التسهيلات الملائمة مثل المطاعم في أمكنة العمل ووسائل النقل .

٥٥ - وينبغي فيما يخص الصحة والسلامة وتناول المواد الخطرة تنفيذ معايير معترف بها دوليا في كل قطاعات الصناعات الزراعية ، سواء في المؤسسات الأجنبية أو المملوكة محليا .

---

(١) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ : الاتفاقية بشأن تساوي الفرص والمعاملة بين العمال من الرجال والنساء : العمال الذين يضطلعون بمسؤوليات أسرية .

٥٦ - وينبغي للحكومات ، في مفاوضاتها مع الشركات عبر الوطنية ، ضمان زيادة مشاركة المرأة وشروط عمل ملائمة لها . وينبغي اعتماد مدونة السلوك التي لا تزال قيد الاعداد والمتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وتنفيذها في موعد قريب . وينبغي تضمين المدونة تدابير تتصل بفرص العمل للنساء وبشروط عملهن . ولا بد لليونيدو من أن تكثف جهودها لمساعدة البلدان النامية في التعاون في نقل التكنولوجيا وتحسين مراكزها التفاوضية .

٥٧ - وينبغي أن تجري اليونيدو دراسة عن الاتجاه المتعاظم لعمليات التعاقد من الباطن التي تقوم بها النساء لتقصي سبل تحسين الشروط في هذا النظام واستخدامه كوسيلة لدعم التنمية الصناعية .

تعزيز تنظيم المشاريع

٥٨ - لم تتح للمرأة الفرصة لأن تحقق بصورة كاملة امكانياتها كمنظمة مشاريع في قطاع الصناعات الزراعية . وقد تحتاج النساء الراغبات في الشروع بأحد الأعمال في هذه الصناعات أو في زيادة حجم أنشطتهن فيها الى المساعدة في ميادين الادارة والتنظيم ، وتطوير المنتجات وانتجهيز ، والتسويق . وينبغي أن تفضي الخدمات التشجيعية التي تقدمها الحكومات وغرف التجارة والصناعة وروابط رجال الصناعة من أجل توفير المساعدة الضرورية لمنظمات المشاريع في كل هذه الميادين .

٥٩ - وفي البلدان التي لا تزال المرأة فيها غير متمتعة بالشخصية القانونية ، ينبغي سن تشريع ملائم يسهل لها الحصول على الائتمان .

٦٠ - وينبغي توعية المرأة بحقوقها ومسؤولياتها كمقترضة . وينبغي للأجهزة الوطنية المختصة بالمرأة وغيرها من المنظمات النسائية اجراء دراسات عن الجدارة الائتمانية للمرأة ، وتعميم هذه المعلومات على المستثمرين ورجال المصارف .

٦١ - وينبغي تشجيع منظمات الأعمال على الانضمام الى غرف الصناعة والتجارة أو الاتحادات الصناعية للاستفادة من خدمات مثل هذه المنظمات وشبكاتها ، ومن أجل ضمان اهتمامها بالقضايا الخاصة بالمرأة ومتابعتها لها .

الهياكل الأساسية المؤسسية

٦٢ - ويتضمن قطاع الصناعات الزراعية مؤسسات من أجل تطوير المنتجات والتكنولوجيا ، ومن أجل التعبئة والتغليف ، وخدمات الاعلام التقني - الاقتصادي ، ومراقبة الجودة ، والتسويق ، والدراسات الاقتصادية ، الخ . وينبغي بذل الجهود لزيادة مشاركة المرأة في هذه المؤسسات ، التي ينبغي أن تراعي في أنشطتها مصالح المرأة .

٦٣ - وتلعب سياسات وبرامج التعليم والتدريب دورا حاسما في تمكين المرأة من اقتحام أعمال تتطلب مستوى أعلى من المؤهلات والخبرة التقنية . وينبغي تبعا لذلك ،

تشجيع الفتيات بقوة على اجراء الدراسات العلمية والتقنية والاقتصادية ودراسات الأعمال وما اليها . وينبغي اثارة اهتمام المدربين والمدرسين بالحاجة الى توجيههن نحو مجالات غير تقليدية من الأعمال . وينبغي للمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها المساعدة على انشاء خدمات للتوجيه والمشورة بشأن المستقبل المهني للفتيات .

٦٤ - كما أن تدريب تلاميذ الصنعة والتدريب المهني والتدريب الاداري وتعليم الكبار سيكون له دور هام في تمكين المرأة من تطوير مهاراتها والارتقاء الى وظائف الاشراف والمراقبة والوظائف التقنية ، بما فيها مراقبة الجودة ، وتطوير المنتجات ، والتصميم والهندسة ، والبحوث التسويقية ، وما الى ذلك .

٦٥ - وينبغي كذلك تنظيم برامج للتدريب واعادة التدريب في مجال التكنولوجيات الجديدة ، ولاسيما على مستوى المؤسسة ، كي يكون باستطاعة المرأة الاستفادة من فرص العمل الجديدة التي تتيحها هذه التكنولوجيات .

٦٦ - وينبغي توفير المرافق الملائمة من سكنية وصحية وغيرها تسهيلا لمشاركة المرأة في برامج التدريب . وينبغي بذل الجهود كذلك من أجل تقديم الدورات التدريبية في أوقات لا تتعارض مع المسؤوليات الأسرية للمرأة .

٦٧ - وينبغي اتاحة تدريب خاص لمتخذي القرارات الرئيسيين ، مثل مدراء شؤون العاملين ، ومدراء المصارف ومن اليهم ، من أجل حثهم على الاهتمام بشؤون المرأة .

٦٨ - وينبغي أن تسترعي اليونيدو انتباه الحكومات الى ضرورة ترشيح نساء لدورات التدريب الصناعي .

حماية مصالح المستهلك

٦٩ - يمكن لحماية المستهلك أن يكون لها تأثير كبير على نوعية حياة السكان وصحتهم . وللنساء اللواتي هن المزودات الأوليات لأسرهن بالسلع الاستهلاكية مصلحة كبيرة في تعزيز المستويات الغذائية ومراقبة الجودة وسياسات التسعير العادلة . ويمكن للمنظمات النسائية أن تأخذ المبادرة في حماية المستهلك ، بما في ذلك اختبار المنتجات . ويمكن أن يطلب تمويل أولي من الحكومات أو المؤسسات الأخرى .

٧٠ - كما يمكن تنظيم اجراءات لحماية المستهلك على المستوى الاقليمي ، مثلما هي الحال في جنوب شرقي آسيا . فقد قامت جماعات المستهلكين ، ضمن نشاطاتها الأخرى ، باختبارات فعالة للمنتجات ، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات اعلامية للمرأة . والمشاركة في برامج حماية المستهلك يمكنها أن تيسر وصول المرأة الى مراكز مرموقة في ادارة الصناعات الزراعية ، وفي تطوير المنتجات وتجهيزها ، ومراقبة الجودة .

جيم - تدابير خاصة

المراقبة

٧١ - أحدث ظهور التكنولوجيات الراقية تغييرات سريعة في أحوال النظام الدولي للانتاج . وقد تبين أن القدرات الانتاجية التي أنشئت في الماضي ضعيفة ومعرضة للأزمات. ولذا فان الادراك المبكر لهذه التغييرات انما يعني كسب الوقت من أجل سرعة رد الفعل من جانب كل الأطراف المشاركة في عملية التنمية . وتقوم غالبية الشركات الكبرى والحكومات والمؤسسات في البلدان الصناعية بمراقبة مستمرة للقوى المؤثرة في التنمية الصناعية . والحاجة ملحة في البلدان النامية الى مراقبة مماثلة . وقد شرعت اليونيدو بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في خطة لاعادة تنظيم الهيكل الصناعي وللمراقبة . ولا بد أن تباشر مناطق أخرى لنظم مشابهة . ويمكن بهذه الطريقة رصد وتقييم الاحتياجات من المهارات الجديدة ، والاتجاهات الجديدة في تحديد مواقع اقامة الصناعات والتغييرات الرئيسية في القوى الصناعية والتجارية والمالية في البلدان الصناعية وتأثيراتها بالنسبة لعملية تصنيع البلدان النامية . وينبغي أن تولي نظم المراقبة هذه انتباها خاصا لتقييم أثر القوى الرئيسية في التنمية على دور المرأة في تصنيع البلدان النامية وعلى آفاق ونهج توسيع هذا الدور ، من أجل تمكين المرأة من اعداد نفسها لذلك . وينبغي أن تكفل اليونيدو تضمين هذا البعد في أنظمة المراقبة التي تشارك فيها ، وخاصة في القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية .

قاعدة البيانات والاعلام والبحث

٧٢ - المعلومات الاحصائية عن المرأة في الصناعة عامة وفي الصناعات الزراعية خاصة محدودة للغاية . ومكاتب الاحصاء الوطنية مطالبة بالتالي بجمع البيانات الضرورية المفقوضة ، وجدولتها .طريقة ملائمة ونشرها وتعميمها على نطاق واسع . وينبغي أن تبادر اليونيدو الى صياغة مقترحات بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، ومنظمة العمل الدولية والمكتب الاحصائي للأمم المتحدة ، بشأن تحسين جمع الاحصاءات عن مشاركة المرأة في الصناعات التحويلية بما فيها الصناعات الزراعية .

٧٣ - وينبغي لمصارف الاقراض وغيرها من المؤسسات المالية تصنيف الاستفادة من خدماتها تبعا للجنس .

٧٤ - ويوصى باجراء دراسات تجريبية في بلد أو بلدين من كل قارة لدراسة حالة النساء في قطاع الصناعات الزراعية ، ومن بينهن النساء بوصفهن منظمات مشاريع ، لتحديد ما هي البيانات المتوفرة الآن وأنواع البيانات الملائمة . وينبغي للبلدان المختارة أن يكون لديها بوجه عام مستوى رفيع من حيث توفر البيانات ، كي يمكن للتقارير الناجمة عن الدراسة أن تصور ما يمكن عمله لتحسين البيانات عن المرأة في الصناعات الزراعية .

٧٥ - وينبغي اجراء دراسة للمصادر والمفاهيم المستخدمة في قياس مشاركة المرأة في قطاع الصناعات الزراعية . كذلك ينبغي اجراء دراسة في البلدان ذات الأنواع المختلفة من توفر البيانات والمستويات المختلفة من مشاركة المرأة وذلك بغية تحسين المفاهيم والأساليب الموجودة .

دال - توصيات للمتابعة من جانب اليونيدو

٧٦ - يرجو اجتماع فريق الخبراء أن يوجه هذا التقرير عن طريق المدير العام الى أعلى هيئات تقرير السياسات في اليونيدو ، ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام . وينبغي توجيه التقرير كذلك عن طريق اليونيدو الى الهيئات المناسبة المختصة بتقرير السياسات على الصعيد الوطني والاقليمي مثل الاجتماع القادم لوزراء الصناعة الأفارقة ، ولجان اليونيدو الوطنية ، وما اليها .

٧٧ - ويرجى من اليونيدو أيضا اتخاذ التدابير الملائمة لمتابعة التوصيات المدرجة في هذا التقرير . وينبغي النظر الى موضوع دور المرأة كعنصر يدخل في صلب أية صياغة للاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالتصنيع المتجدد . ولذلك ينبغي أن يكون هذا البعد متضمنا في الدراسات العالمية والقطاعية والقطرية والاقليمية التي تجريها اليونيدو . وينبغي ادراج الموضوع كذلك في نظام المشاورات ،وخاصة في المشاورات المكرسة لتنمية الموارد البشرية وللقطاعات الفرعية في الصناعات الزراعية .

٧٨ - ونظرا لأهمية الصناعات الزراعية في كل الأقاليم ، وأخذا في الاعتبار الفروق الكبيرة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، ينبغي أن تنظم اليونيدو اجتماعات اقليمية بشأن المرأة في الصناعات الزراعية في أقاليم أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا .

٧٩ - ونظرا لأهمية خطة عمل لاغوس[٢] التي اعتمدها رؤساء الدول الأفارقة ، ونداء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في استراتيجياتها الاقليمية من أجل ادماج المرأة في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، ينبغي أن تدرج اليونيدو في برنامجها للعقد المذكور موضوعات عن ادماج المرأة في كل البرامج والمشاريع ، وخاصة في القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية ، وأن تدرج كذلك مشاريع مصممة للمرأة على وجه التخصيص .

٨٠ - وينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي تقوم به "الجهة المركزية المعنية بادماج المرأة" التابعة لليونيدو ، ومنحها المساندة المؤسسية الضرورية للاضطلاع بمهماتها .

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٦ باء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

٨١ - ينبغي أن تنظم لموظفي وموظفات الوكالات الانمائية الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك اليونيدو ، برامج للتوعية والتدريب بشأن المرأة في التنمية الصناعية .

٨٢ - ويرجى من اليونيدو أن يستنبط معلومات ومواد تدريبية وأن يضع كتيبات عن قطاعات فرعية مختارة في الصناعات الزراعية ، كي تستخدمها التنظيمات النسائية .

هاء - توصيات بشأن أنشطة المتابعة التي يضطلع بها المشتركون

٨٣ - ينبغي للمشتركين في اجتماع فريق الخبراء أن يضمنوا القيام باجراءات المتابعة لدى منظماتهم أو مؤسساتهم الوطنية الحكومية بحيث تحظى البرامج والاجراءات الموصى بها بالاهتمام الملائم ، وذلك كي توضع استنتاجات اجتماع فريق الخبراء وتوصياته موضع التنفيذ .

ثانيا - تنظيم الاجتماع

٨٤ - حضر اجتماع فريق الخبراء ١٦ خبيرا من ١٥ بلدا و ١٦ مراقبا عن منظمات حكومية ودولية حكومية وغير حكومية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة .(٤)

٨٥ - وافتتح السيدومينغو ل. سيازون ، الابن ،المدير العام لليونيدو ، اجتماع فريق الخبراء المعنى بالمرأة في الصناعات الزراعية . وأشار في كلمته الافتتاحية الى أن هذا الاجتماع هو ثانى اجتماع تحدث أمامه بصفته المدير العام لهذه الوكالة المتخصصة حديثة الاستقلال . وكان الاجتماع الأول معنيا بنظام اليونيدو لمعلومات التكنولوجيا الصناعية . وقال انه يشعر بأن موضوعي أول اجتماعين انما يؤكدان الأولويات التي تعطيها المنظمة اياهما . ولاحظ كذلك أن اليونيدو بوصفها وكالة متخصصة قد ورثت من المؤتمرات العامة السابقة (٥)ولاية قوية لتعزيز اشراك المرأة في التنمية الصناعية بقدر أكبر وبصورة أكثر انصافا ، وانه من أجل الاضطلاع بهذه الولاية توجد حاجة الى تكوين ذخيرة من المعرفة والبيانات بشأن اشتراك المرأة الحالى والمحتمل في الصناعة ، حسب كل قطاع على حدة . ولما كانت الصناعات الزراعية هى عادة أول قطاع صناعى تستهل فيه البلدان النامية جهودها الرامية الى تحديث اقتصاداتها ، ولما كانت تشكل روابط طبيعية بين الزراعة والهياكل الصناعية الناشئة ، فهى تمثل نقطة بداية جيدة تنطلق منها اليونيدو من أجل تكثيف جهودها الهادفة الى النهوض بدور المرأة فى التصنيع .

٨٦ - وأقر الاجتماع جدول الأعمال المؤقت .(٦)

٨٧ - وقرر المشتركون أن يكون هناك فريقان عاملان لمناقشة القضايا المطروحة . ونظر الفريق العامل الأول في القضايا التي تعني المرأة في الصناعات الزراعية فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والصغرى في القطاع غير المنظم ،علي حين نظر الفريق العامل الثاني في القضايا المتصلة بالصناعات المتوسطة والكبيرة .

---

(٤) ترد قائمة المشتركين في المرفق الأول .

(٥) يرد جدول الأعمال في المرفق الثاني .

(٦) اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون فى الميدان الصناعي (ID/CONF. 3/31 الفصل الرابع) ١٩٧٥ ؛

مؤتمر اليونيدو العام الثالث ، قرار بشأن المرأة والتصنيع (ID/CONF.4 /Res.I) ١٩٨٠ ؛

مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، القرار ٩ ، ادماج المرأة فى التنمية الصناعية (ID/CONF.S/Res.9) ١٩٨٤ .

٨٨ - وانتخب كل من الفريقين العاملين رئيسة ومقررتين . فتم انتخاب السيدة سينغلا (الهند) رئيسة للفريق العامل الأول ، والسيدة م.ل. تابيو - بيستروم (فنلندا) والسيدة ج . ب . كايتانو داسيلفا (البرازيل) مقررتين له ،وانتخبت السيدة م . ر. ق .فرانكو (الفلبين) رئيسة للفريق العامل الثاني ، والسيدة ل. ستيرارت (بلجيكا) والسيدة أ . ويستون (انكلترا) مقررتين له . وأسهم عدد من موظفي اليونيدو من شعبة العمليات الصناعية ومن شعبة الدراسات الصناعية في مداولات الفريقين العاملين .

٨٩ - ونوقشت الاستنتاجات والتوصيات التي أتفق عليها الفريقان العاملان في جلسة عامة ، وتم اعتمادها باتفاق الآراء ،كما تم اعتماد تقرير الاجتماع باتفاق الآراء في الجلسة الختامية المعقودة في ١٨ تشرين الثاني / أكتوبر ١٩٨٥ .

ثالثا - موجز المناقشات

٩٠ - ألقى رئيس فرع الصناعات الزراعية ورئيس فرع الدراسات القطاعية لليونيدو البيانات الاستهلالية .

٩١ - وأشار رئيس فرع الصناعات الزراعية بعد أن قدم تعريفا لمصطلح الصناعات الزراعية حسبما يستخدم في اليونيدو ،(٧) الى أنه بينما تستوعب الزراعة حوالي ٤٥ في المائة من سكان العالم ، فهناك اختلافات ضخمة بين البلدان النامية التي تضم ٥٧ في المائة من سكان العالم والبلدان المتقدمة النمو التي تشمل ١٢ في المائة من سكان العالم . بل ان هناك اختلافات أضخم من بلد الى آخر ، سواء داخل المناطق المتقدمة النمو والنامية ، أو من قارة الى أخرى في المناطق النامية . ومع ذلك فان المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة المتاحة في البلدان النامية (٧٠٠ مليون هكتار) ليست أكبر كثيرا منها في البلدان المتقدمة النمو (٦٠٠ مليون هكتار). ومن المتوقع أن تحدث بحلول عام ٢٠٠٠ زيادة ضخمة في عدد السكان ، وبخاصة في البلدان النامية ، على حين ستظل رقعة الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة ثابتة . ويعني ذلك أن يحدث فيما يتعلق بالأيدي العاملة تحول نسبي من القطاع الأولي الى القطاعين الثاني والثالث ، كما يعني أيضا ضرورة تطوير الصناعات الغذائية والصناعات القائمة على الزراعة بوجه عام بحيث تزيد من طاقتها الانتاجية كي تتيح فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان وتلبي احتياجاتها على حد سواء وعلى النساء اللائي يشتغلن الآن أساسا بالزراعة في البلدان النامية أن يكن على أهبة الاستعداد للتحول من المهن الزراعية الى الأنشطة الاقتصادية الأخرى القائمة على الصناعات والخدمات . وتحقيقا لهذه الغاية ، يلزم تقديم تدريب مناسب للمرأة ، كما يجب اقامة صناعات جديدة تقوم على تجهيز الأغذية وتحويل المنتجات الزراعية بوجه عام .

٩٢ - وذكر رئيس فرع الدراسات القطاعية أنه بينما تبدو الاحصائيات الكلية مؤاتية لاشتراك المرأة في الصناعات التحويلية ، ولا سيما في البلدان النامية حيث تتزايد نسبة مشاركتهن ككل بسرعة أكبر منها في البلدان المتقدمة النمو ، فان الزيادة في مشاركة النساء تجنح الى أن تكون مركزة في أغلبها في الوظائف المنخفضة الأجر والمستوى ، وسيكون للتكنولوجيات الجديدة المستندة الى الاعلاميات والمجهزات الدقيقة والهندسة الوراثية تأثير هائل على الصناعات الزراعية في العقود القادمة ، كما أنها ستؤثر على هذه الصناعات في البلدان النامية وعلى مشاركة المرأة . ويحبذ برنامج

(٧) الأغذية والمشروبات والتبغ (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣١١ - ٣١٤) ، والمنسوجات (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣٢١) ، والملبوسات (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣٢٢) ، والجلود والأحذية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣٢٣ و ٣٢٤) ومنتجات الأخشاب والأثاث (التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣٣١ و ٣٣٢).

الدراسات التي تضطلع به اليونيدو اتباع نهج متكامل أو منهاجي فيما يتعلق بالصناعات الزراعية . وقد استحدثت منهجيات ونماذج خاصة يمكن استخدامها أيضا في دراسة ما لمختلف الخيارات الانمائية أو المتعلقة بالسياسة من تأثير على المرأة . وستكون أية طلبات محددة ترد من الحكومات في هذا الشأن موضع ترحيب من اليونيدو .

عرض ومناقشة الأوراق الخلفية

٩٣ - أعدت أمانة اليونيدو ورقتين خلفيتين لهذا الاجتماع ،[٨] "المرأة ونمو الصناعات الزراعية في البلدان النامية" بقلم ج. فاث ، خبير استشاري ، و "مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية في البلدان النامية ، مع التشديد على الصناعات الزراعية" ، بقلم م . بيتريتش ، خبير استشاري . وقدم الخبيران الاستشاريان هاتين الورقتين الى اجتماع فريق الخبراء .

ألف - المرأة ونمو الصناعات الزراعية في البلدان النامية

٩٤ - قدمت هذه الورقة الخلفية الأولى قدرا كبيرا من المعلومات (التي استندت الى البيانات المتاحة حاليا) بشأن الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية وأنماط نموها ، وكذلك التوقعات بالنسبة لها حتى عام ٢٠٠٠ ، حسب كل قطاع فرعي (في مجال صناعات الأغذية الزراعية والمنسوجات وصناعات الجلود والأخشاب) . وتتمثل ميزة هذه المعلومات في أنها تقدم دلائل قيمة عن الاتجاهات التي يمكن استكشافها وتنميتها بغية زيادة مشاركة المرأة ، ليس فقط في انشاء وحدات التجهيز وصيانتها ، وانما أيضا في ايجاد فرص للعمل في الصناعات القائمة بالفعل . كما تناولت الورقة بالبحث المتطلبات والقيود المتصلة بهذين المسارين المختلفين .

٩٥ - وأخيرا ، قدمت الورقة مقترحات بشأن الاستراتيجيات التي يمكن أن تضعها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة بغية تيسير اشتراك المرأة في الصناعات الزراعية . واشتملت هذه الاستراتيجيات فيما اشتملت على ما يلي :

(أ) استراتيجيات البقاء (مثل تطوير الأساليب التقليدية التي تستخدمها النساء ومجتمعاتهن المحلية) ؛

(ب) فتح آفاق جديدة (في القطاعات والمهن التي لم تدخلها المرأة بعد) ؛

(ج) تنمية القدرة على تنظيم المشاريع ؛

---

(٨) أنظر ID/WG.452/1 و ID/WG.452/2 على التوالي .

(د) حماية مصالح المستهلك ؛

(هـ) تطوير التدريب الذي يقدم الى المرأة ، وبخاصة في المجالات غير التقليدية والمهن الجديدة ؛

(و) بناء وتعزيز الطاقات القادرة على نقل المعلومات ؛

(ز) تغيير المواقف والأنماط السلوكية ازاء استخدام المرأة في الصناعة ومشاركتها فيها .

باء - مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية في البلدان النامية ، مع التشديد على الصناعات الزراعية

٩٦ - بحثت الورقة آثار الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد العالمي على القطاع الصناعي في البلدان النامية وتأثيرها في مشاركة المرأة ، وأوضاع المرأة في القطاعين المنظم وغير المنظم للاقتصاد ، ولا سيما فيما يتعلق بتجهيز المنتجات القائمة على الزراعة ومشاركة المرأة في الصناعة التحويلية في القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية ، وأوردت كمثال حالة النساء العاملات في قطاع تجهيز الأغذية حسبما هو مبين في الدراسات الافرادية .

٩٧ - والنساء في العديد من البلدان النامية يقعن الآن بين كفي الرحى : تدهور الاقتصادات الريفية من جانب وركود القطاع الحديث من الجانب الآخر . كما أن المشاكل المتعلقة بافتقاد ملكية الأرض والافتقار الى فرص العمل في المناطق الريفية أدت الى تزايد النزوح الى المدن ، لكن فرص العمل في القطاع المنظم في المدن والمناطق القريبة منها ليست متوفرة لمعظم الذين نزحوا الى المدن ، الأمر الذي يرغم العديد منهم على قبول أنواع هامشية من العمالة في القطاع غير المنظم . كما أن كثيرات ممن يجدن عملا في القطاع المنظم متعاقدات على أداء العمل في منازلهن ، على حين تعمل أخريات في الصناعات التي أعيد توزيعها (غالبا في مناطق تجهيز الصادرات) التي تضم مجموعتين من العمال الذين يتعرضون بصفة خاصة لتكرار الفصل من العمل والبطالة .

٩٨ - وخلصت الورقة الى أن أية تدابير تستهدف رفع مستوى اشتراك المرأة في الصناعات يجب ، كي تكون فعالة ، بل الأهم كي يكون لها تأثير دائم ، أن تكون جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائية الشاملة الطويلة الأجل التي توجه نحو اقامة نظام انتاجي وطني متماسك يسمح بشكل أكثر تكاملا للتنمية . وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تأخذ في اعتبارها ، قدر الامكان ، كافة الجوانب فيما يتعلق بالأدوار الاقتصادية المتنوعة التي تضطلع بها المرأة في الوقت الراهن وامكان اسهامها في التنمية الاقتصادية للمجتمع .

٩٩ - وفيما تلا من مناقشة ، أشير عدد من المسائل الهامة . من ذلك وجود علاقة مباشرة وترابط قوي بين تنمية الصناعات الزراعية وسياسة التنمية الشاملة في كل بلد : حيث تؤثر تلك الروابط بصورة مباشرة على مشاركة المرأة ، سواء في التنمية الصناعية عموما أو في الصناعات الزراعية خصوصا . كما أن أية استراتيجية للسياسة الانمائية تقوم على الاعتماد على الذات انما تفضي بوضوح أكثر الى تنمية صناعات قوية قائمة على الزراعة ، وتتيح في الوقت نفسه فرصا أكبر لاشتراك الأهالي ، وبخاصة النساء في هذه الصناعات .

١٠٠ - وينبغي التشديد على أن النساء يشكلن طاقات بشرية هائلة في المناطق الريفية . وأن القضية ليست هي تحويل السكان الاناث من بيئتهن الأسرية الى أماكن عمل أخرى ، وانما هي الانتفاع الكامل بالموارد البشرية المتوفرة محليا عن طريق التنمية المحلية والاقليمية للمؤسسات القائمة على الزراعة ، مع تقديم التدريب اللازم للمرأة الريفية .

١٠١ - ورأى العديد من المشتركين أن تدريب النساء مسألة حاسمة كي يكون باستطاعتهن الحصول على عمل . وشددوا أيضا على أهمية مراعاة بعض العناصر الأخرى في تنمية الصناعات القائمة على الزراعة مثل الائتمان والأرض والمعدات والتكنولوجيا وخدمات الارشاد ومرافق النقل وما الى ذلك .

١٠٢ - وأشير الى سوء الأحوال المعيشية وصعوبة ظروف العمل للنساء العاملات في صناعات النسيج وغيرها من الصناعات الموجهة نحو التصدير ، ولا سيما في مناطق التجارة الحرة . وتم التشديد أيضا على مشكلة تغير شكل الحياة الأسرية وبنية الأسرة عندما تقام صناعات جديدة .

١٠٣ - وقيل ان هناك حاجة الى النهوض بالأنشطة التي تضطلع بها النساء تقليديا في البلدان النامية ، مثلا في قطاع تجهيز الأغذية أو قطاع النسيج ، حتى يمكن أن تصبح هذه الأنشطة : هي الأساس للمشاريع الصناعية المشتركة ، ولتأمين ألا تؤدي الصناعات الزراعية الجديدة التي تجرى تنميتها في تلك القطاعات الى تنمية النساء . وبالاضافة الى ذلك ، رئي أن من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير عمل ايجابية خاصة بغية تيسير اشتراك المرأة في الصناعات الزراعية القائمة منها أو الآخذة في النمو .

١٠٤ - وثمة جوانب أخرى رئي ضرورة بحثها فيما يتعلق بالصناعات القائمة على الزراعة والتي تضم النساء تشمل التسويق والتشريعات الملائمة ، حسب الاقتضاء . وذكر أيضا أن هناك رابطة قوية بين تنمية هذه الصناعات وتوفر المواد الخام الزراعية على أساس مستمر . كما تشمل المسائل ذات الصلة المنافسة المحتملة بين استخدام المواد الخام الزراعية لتلبية احتياجات السكان واستخدامها في أغراض التصنيع (ومن هنا تتبدى ضرورة تنظيم وزيادة انتاج المنتجات القائمة على الزراعة) .

١٠٥ - وأخيرا ، تم التأكيد على الحاجة الى تنظيم صفوف النساء في نقابات للعمال وفي تعاونيات بغية تعزيز قدرتهن على التفاوض والنهوض بقدراتهن الاقتصادية ، سواء

بوصفهن عاملات أو منظمات للمشاريع . وسيقت أمثلة للعمليات التنظيمية والتجارب التي أجريت في البلدان النامية وشملت المجموعات المحرومة من النساء أو النساء المشتغلات بأعمال منخفضة المستوى .

١٠٦ - وبعد عرض ومناقشة الورقتين الخلفيتين ، ركزت المناقشة العامة على مواضيع محددة تتصل بالقضايا الشاملة المتعلقة بالنساء ومشاركتهن في الصناعات الزراعية . وفي بعض الحالات أشير بصفة خاصة الى الدراسات الافرادية القطرية التي أعدت للاجتماع (أنظر المرفق الثاني) .

جيم - المرأة والشركات عبر الوطنية

١٠٧ - قدم المسؤول من مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية موضوع المرأة في الشركات عبر الوطنية ، حيث أشار الى أن الاتجاه العام السائد الآن يحبذ أن تنسحب الشركات عبر الوطنية من أنشطة المزارع التجارية (فيما عدا الشاي والسكر في بضعة بلدان محددة) وأن تركز بقدر أكبر على القطاعات الأخرى مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات والالكترونيات . وكشفت دراسة عن المرأة والشركات عبر الوطنية ، اشترك في اجرائها مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ومنظمة العمل الدولية بقصد تقديمها الى مؤتمر نيروبي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، أن تلك القطاعات تميل الى أن تكون مستندة أساسا الى الأيدي العاملة والى استخدام النساء في الوظائف الدنيا حيث تكون قدرتهن الشرائية والتفاوضية ضعيفة جدا عادة . بيد أنه رئي أن الشركات عبر الوطنية بوسعها القيام بدور هام في تصنيع البلدان النامية وأن تصبح من عوامل التغيير في عملية التنمية .

١٠٨ - وفي المناقشة العامة التي تلت هذا العرض الشامل ، نوقش عدد من المسائل التي تركز في المقام الأول على الجوانب السلبية للشركات عبر الوطنية ، على أنها أشارت أيضا الى بعض الميادين التي يمكن أن تستخدم فيها لصالح النساء ومجتمعاتهن .

١٠٩ - وعلى ضوء ما سبق ذكره ، نظرا لحجم الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ووضعها القانوني فيها ، مطالبتها بتوفير التدريب للسكان ، وبخاصة النساء ، مقابل المنافع التي تستخلصها من تلك البلدان . وأشير أيضا الى أن مدونة السلوك للشركات عبر الوطنية ، التي ما زالت قيد الاعداد ، ينبغي أن تشمل بقدر الامكان بعض الأحكام فيما يتعلق باستخدام الأيدي العاملة من النساء . وبعد بعض المناقشات اقترح أن تقوم اليونيدو بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية باجراء دراسات عن أعمال الشركات عبر الوطنية واستراتيجياتها في البلدان النامية وما لها من آثار على المرأة .

دال - رصد اتجاهات التصنيع

١١٠ - ذكر نائب رئيس فرع الدراسات الاقليمية والقطرية أنه توجد الآن حاجة الى مزيد من الحسم لدى وضع استراتيجيات للتنمية الصناعية ، ذلك أن عدم اليقين راجع الى أنه لم يعد هناك تقسيم قاطع للعمل بين الشمال والجنوب ، وأنه لا يوجد مكان تستطيع فيه البلدان النامية (والنساء) أن توطد أقدامها على الأجل الطويل في مجال التنمية الصناعية . لذا يتعين وضع الاستراتيجيات على أساس كل حالة على حدة تقريبا . وهذا ما دعا اليونيدو الى أن تقوم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية بوضع برنامج جديد للمراقبة هو برنامج مراقبة اعادة تشكيل الهيكل الصناعي. والهدف من هذا البرنامج هو :

(أ) دراسة حالة القطاعات الصناعية الرئيسية ورصدها عن كثب ؛

(ب) التشاور مع البلدان المناعية بشكل دوري لاستعراض اتجاهات الشركات الهامة واستراتيجياتها في هذه الميادين (ما هي أنواع المنتجات التي يمكن تسويقها في الخارج وبأي مستوى وبتطبيق أي تكنولوجيا وما الى ذلك) .

١١١ - وذكر أنه لا ينبغي فحسب اطلاع الحكومات على هذه المعلومات بل ينبغي أيضا ابلاغها لمجموعات النساء ونقابات العمال بغية ارساء أساس أفضل لاتخاذ القرارات المتعلقة باستراتيجياتها وعملياتها . ومن مزايا هذه البرامج الخاصة بالرصد أنها مفيدة في تهيئة السكان للتكنولوجيات الجديدة اللازمة لاقامة صناعات جديدة وتدريبهم عليها .

١١٢ - وأشير الى أن بعض البلدان قد اتخذت بالفعل خطوات على سبيل وضع برامج من هذا القبيل للرصد والمراقبة على المستوى المحلي . وشددت المناقشة أيضا على ضرورة اتاحة الوثائق المتعلقة بالبرامج المذكورة للباحثين في الجامعات ولمتخذي القرارات بوجه عام الخ . كما ينبغي لممثلي اليونيدو على المستوى القطري ، وكذلك بعثات اليونيدو الاستشارية لدى البلدان النامية ، أن تزود منظمات المشاريع المنتظرات والمنظمات والتعاونيات بمعلومات عن الاتجاهات الصناعية .

هاء - دور المرأة في الصناعات الصغيرة

١١٣ - كما أن مسؤولا آخر من فرع الدراسات الاقليمية والقطرية أبلغ الاجتماع بالمزايا التي تقدمها الصناعات الصغيرة الى البلدان النامية وهي أنها :

(أ) توفر أساسا متناميا لتنظيم المشاريع ؛

(ب) تتيح فرصا استثمارية لصغار المستثمرين والمنتجين ؛

(ج) أقرب الى الأسواق والمستهلكين وبذا فهي أكثر استجابة لمطالبهم وأكثر تكيفا مع هذه المطالب .

١١٤ - وبالنظر الى ما سبق لا بد أن توفر الصناعات الصغيرة فرصا أكثر للنساء . وعلاوة على ذلك ، فان بامكانها الانتفاع بما تحوزه النساء من مهارات وما يتقنّه من حرف ، كما أنها تتسم بقدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بالقيود الموسمية (صناعات الأغذية) . وأخيرا ، فان بوسع النساء الاضطلاع بدور أكبر بوصفهن مستهلكات وكذلك في مجال مراقبة النوعية في هذه الصناعات .

١١٥ - واستمرارا للمناقشة حول موضوع تنمية الصناعات الصغيرة ، أشار ممثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية الى الدراسات (٩) التي أجريت بشأن تنمية الصناعات القائمة على الزراعة ، وبخاصة فيما يتعلق بعمل المرأة ، فقال انها تبين أنه يوجد تغيّر نوعي مفاجىء (على نقيض التوسع الكمي) عندما تتحول صناعة ما من الحجم المصغر أو الصغير الى الحجم المتوسط أو الكبير ؛ ذلك أن هناك تغيرا في المنتجات والعمليات والأسواق والمستهلكين .

واو - التكنولوجيا

١١٦ - أولي التشديد على ضرورة النهوض بمستوى التكنولوجيا بغية تيسير الأنشطة التي تضطلع بها المرأة وزيادة انتاجيتها . ومن الأمثلة التي قدمت للتكنولوجيات المحسّنة ما يلي :تكنولوجيات مباشر الكسافا ، ومعاصر استخلاص العصير من الكسافا ، والمجففات الشمسية ، ومعدات تدخين الأسماك ، وهلم جرا . ويمكن أن تعرض على اليونيدو في المستقبل مشاريع محددة تتضمن استخدام تلك التكنولوجيات التي استحدثت بالفعل في بعض البلدان ، أو تعتمد على استخدامها .

١١٧ - وكرر أحد المندوبين الرأي القائل بأن ادخال الميكنة قد أفضى في حالات عديدة الى ازاحة النساء من أنشطة كانت لهن الغلبة فيها وكانت تدر لهن دخلا لا يستهان به يكفيهن الى جانب أسرهن (مثل تجهيز الألبان والأغذية) . وبينما يدعو هذا الى الأسف ، فانه ينبغي للاجتماع أن يقدم مبادىء توجيهية يكون من شأنها مساعدة المرأة على اقامة صناعات في المجالين المذكورين . وسيقت بعض الأمثلة لأفكار بمشاريع للنهوض بالتكنولوجيات التي تستخدمها النساء كي تأخذها اليونيدو في الاعتبار لدى وضع البرامج المقبلة ، وهذه الأفكار مدرجة في المرفق الرابع . ومع ذلك فانه يلزم أن تسبقها دراسات للجدوى .

---

(٩) أنظر الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، اطار للتنمية المتكاملة للنساء العاملات في الصناعات الزراعية ، بقلم ج.س . لوربن .

زاي - جمع البيانات

١١٨ - وتم التأكيد مرارا على مشكلة نقص البيانات وكذلك على ضرورة تحسين عملية جمع البيانات . وفي هذا الصدد ، أبلغ الاجتماع بالأعمال التي يضطلع بها في هذا المجال مركز البحوث الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية . وقام مكتب الولايات المتحدة للتعداد بتجميع احصائيات من شأنها توفير قاعدة للبيانات موزعة حسب النوع ومحل الاقامة الحضرية/الريفية وكذلك تقارير تحليلية حسب المناطق . وتنشر هذه الاحصائيات في سلسلة "نساء العالم" ويمكن توفيرها للمشتركين . كما ذكرت ممثلة مكتب الولايات المتحدة للتعداد أن منظمتها ترحب بالمقترحات المتعلقة بنوع البيانات الاحصائية اللازمة . واختتمت كلمتها بقولها ان التوصيات والآراء التي نوقشت في الاجتماع سوف ترفع الى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية للاستفادة بها في البرامج والمشاريع المقبلة فيما يتعلق "بدور المرأة في التنمية" .

١١٩ - وبصدد جمع البيانات ، تساءل أحد المراقبين عما اذا لم تكن اليونيدو ، فيما يتجاوز مسألة جمع البيانات الاحصائية ، مهتمة باجراء المزيد من الدراسات الافرادية المتعمقة بالتعاون مع الجامعات المعنية والمؤسسات الوطنية للبحوث وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة . ذلك أن من شأن هذه الدراسات المتعمقة أن تبين عواقب التصنيع واتجاهاته فيما يتعلق بالمرأة . وأشار الى أن اليونسكو قد أجرت دراسات افرادية من هذا النوع ، مثال ذلك في اليابان والسنغال والهند ضمن بلدان أخرى . وأبلغ الاجتماع بأن اليونسكو ستواصل تشجيع اجراء دراسات موجزة محددة في بلدان مختارة بشأن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية الأوسع التي تؤثر في أوضاع النساء وأحوالهن المعيشية في المناطق الريفية والحضرية .

١٢٠ - وأكد أحد المندوبين على ضرورة تنمية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية والاستفادة من التسهيلات القانونية والاجتماعية والثقافية وغيرها من التسهيلات التي قد توجد في بلد ما تحقيقا لهذه الغاية . كما أشير الى ضرورة اشتراك الجماعات النسائية والراغبات في أن يصبحن منظمات مشاريع اشتراكا ذاتيا في عملية جمع البيانات .

حاء - التدابير الميسّرة

١٢١ - نظر الى الائتمان والادارة بوصفهما عنصرين حاسمين في ادماج المرأة في الصناعات الزراعية .

١٢٢ - وأثيرت مسألة توفير الائتمان للنساء اللاتي يردن أن يصبحن منظمات مشاريع وأن ينشئن مشاريع صغرى أو صغيرة أو متوسطة في القطاع غير المنظم . وفي هذا الصدد أكد ممثلو "الهيئة المعرفية العالمية للمرأة" على ضرورة تزويد المرأة بقروض في شكل اعتمادات متجددة وخطط لضمان القروض ، مثل تلك التي تقدمها الهيئة .

١٢٣ - وأشار أحد المندوبين الى أن الدراسات المتوفرة تجمل في وضوح دور الادارة في تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة . ومن ثم تدعو الحاجة الى تدريب النساء ليصبحن مديرات ليس فقط لمؤسساتهن الخاصة ، بل أيضا مديرات يستخدمن في المستويات المتوسطة والعليا في المشاريع الصناعية التي يجرى انشاؤها . وثمة أيضا حاجة الى تدريب كل من الرجال والنساء الذين يمكنهم التأثير في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بعمالة النساء .

١٢٤ - وذكرت ممثلة الاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهنيات أن عضوية منظمتها تضم زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ امرأة في ٧٠ بلدا نصفهن في البلدان النامية . ومن بين الشروط الأساسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يجب التوصية بقوة بالشروط التالية :

(أ) وضع وتنفيذ تشريع بشأن التعليم الالزامي للمرأة ؛

(ب) توفير التدريب المهني للمرأة ؛

(ج) اتخاذ تدابير لتيسير ملكية المرأة للأرض (لا سيما الأرض التي تعمل عليها المرأة نفسها) ؛

(د) توفير القروض للمرأة ؛

(هـ) توفير الدعم المؤسسي مثل الخدمات الارشادية والخدمات الاستشارية وخدمات المراقبة وغيرها .

١٢٥ - وفي نفس الاطار ، أكد أحد المشتركين على الدور الذي يستطيع العاملون في مجال الارشاد القيام به لدى العمل مع النساء في المناطق الريفية . ويجب من أجل تعزيز قدرات العاملين في مجال الارشاد بهذا الخصوص ، أن تكون عناصر التدريب المتعلقة بالمرأة والقضايا الانمائية متضمنة في المناهج الدراسية لجميع العاملين في مجال الارشاد الزراعي والصناعي (من ذكور واناث) . كما يجب بذل الجهود لزيادة عدد العاملات في مجال الارشاد ؛ غير أنه أشير الى أنه على الرغم من أن تلك التوصية قد قدمت مرارا على مدى الأعوام العشرة الماضية أو نحوها ، فان عدد العاملات في مجال الارشاد ما زال يقل كثيرا في معظم البلدان النامية عن عدد نظرائهن من الذكور . لذا أقترح أن تجرى دراسات لتقييم أسباب تلك الحالة والعقبات التي تعترض المحاولات الرامية الى تغييرها .

طاء - التنسيق

١٢٦ - وأخيرا فيما يتعلق بانشاء صناعات صغيرة في منطقة افريقيا ، خاصة في مجال الصناعات الزراعية وفي ارتباط بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، أقترح أن تنسق اليونيدو عملها مع عمل المركز الافريقي للتدريب والبحث في شؤون المرأة التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، والذي قام بالفعل بجمع معلومات

وخبرات هامة في العمل مع النساء في افريقيا (وبصفة أخص في مجال انتاج الأغذية وتجهيزها) . كما يجب السعي الى التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة سابقا) .

١٢٧ - وذكرت المراقبة من معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، أن القضايا التي تناقش فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في الصناعات الزراعية ذات أهمية خاصة لمعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بالنظر الى اختصاصه بمساندة أنشطة البحث والتدريب والاعلام وتنفيذها ، مؤازرة لتأمين ادماج المرأة في المجرى الرئيسي للتنمية ، خاصة في البلدان النامية . ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على استعداد لتنسيق الأنشطة مع اليونيدو وغيره من المنظمات لتعزيز البحث والتدريب ونشر المعلومات بغية زيادة مشاركة المرأة في الصناعات الزراعية على جميع المستويات .

١٢٨ - وأكد بعض المندوبين ، في معرض اشارتهم الى ضرورة عقد مزيد من الاجتماعات على شاكلة هذا الاجتماع ، على أن مسألة متابعة وتنفيذ التوصيات والأفكار الصادرة عن الاجتماع انما هي مسألة حاسمة . كما شدد المندوبون على أن الافتقار الى البيانات والى الهياكل الأساسية ، خاصة في المناطق الريفية ، يزيد من صعوبات العمل مع النساء في تلك المناطق . وأخيرا جرى التنويه بضرورة النظر الى مشكلة المرأة في الصناعات الزراعية ضمن المنظور الأعم لعملية التنمية الشاملة .

المرفق الأول

جدول الأعمال

١ - افتتاح اجتماع فريق الخبراء

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اقرار جدول الأعمال

- بيانات تمهيدية

٤ - المرأة ونمو الصناعات الزراعية

٥ - مشاركة المرأة في التصنيع في البلدان النامية مع التركيز على الصناعات الزراعية

٦ - دور المرأة وأحوالها في الصناعات الزراعية : استعراض المشتركين للقضايا الرئيسية

٧ - تعيين فريقين عاملين واقرار برنامج المناقشات

الفريق الأول - المرأة في القطاع غير المنظم للصناعات الصغرى والصغيرة

الفريق الثاني - المرأة في الصناعات المتوسطة والكبيرة

٨ - تقريرا الفريقين العاملين

٩ - اعتماد تقريري الفريقين العاملين وتقرير اجتماع فريق الخبراء

١٠ - اختتام اجتماع فريق الخبراء

المرفق الثاني

قائمة المشتركين

ألف - الخبيـــرات

السيدة هيفاء عبد الرحمن
الاتحاد العام لنساء العراق
العراق

Ms. S. Alambo
Head, Industrial Planning and Promotion Division
Ministry of Commerce and Industry
KENYA

Dr. Danielle Bazin-Tardieu
Director
Women Consultants Associates International
HAITI

Ms. Maria Paula Caetano da Silva
International Federation of
Business and Professional Women
BRAZIL

Dr. Florence E. Dovlo
Food Research Institute
GHANA

السيدة ميرفت تلاوي
وزيرة مفوّضة
وزارة الخارجية
مصر

Ms. Maria-Rosario Q. Franco
Chief, Planning Service
Ministry of Trade and Industry
PHILIPPINES

Ms. O.M. Lipede
Deputy Secretary
Policy and Planning Division
Federal Ministry of Industries
NIGERIA

المرفق الثاني (تابع)

ألف - الخبيرات (تابع)

Ms. Huang Miaoxian
Deputy Director
Women's Movement of Beijing Women's Federation
CHINA

Ms. Febbie Msiska
Administrative Officer
Ministry of Trade and Industry
MALAWI

Ms. Josephine Ngugi
International Federation of Business
and Professional Women
ENGLAND/KENYA

Ms. Naomi Okada
JICA Expert
Jomo Kenyatta College of Agriculture
and Technology (Kenya)
JAPAN

Ms. Niurka Perez
Federacion de Mujeres Cubanas
Universidad de La Habana
CUBA

Ms. Snehlata Singla
Commissioner of the Government of Gujarat
INDIA

Ms. Koesbandia Sosro
Senior Official
Agency for Industrial Research and Development
Ministry of Industry
INDONESIA

Ms. Marja-Liisa Tapio-Biström
University of Helsinki
Institute for Development Studies
FINLAND

المرفق الثاني (تابع)

باء - المراقبون

Dr. Heide Fenzl
Federal Ministry of Foreign Affairs
Vienna, Austria

Mr. Carlo Geneletti
UN Centre for Social Development
and Humanitarian Affairs
Vienna, Austria

Ms. Ellen Jamison
Center for International Research
U.S. Bureau of the Census
Washington, U.S.A.

Mr. Jean-Claude Lorin
Canadian International Development Agency
Hull/Quebec, Canada

Ms. Mechtild Petritsch-Holaday
UN International Institute for Research and
Training for the Advancement of Women (INSTRAW)
Santo Domingo, Dominican Republic

Dr. Maria Pollak
International Federation of Business
and Professional Women
London, England

Dr. Hans-Frederik Samuelsson
ECE/UNCTC Joint Unit on Transnational Corporations
Geneva, Switzerland

Ms. Gorana Sipic
International Centre for Public Enterprises
in Developing Countries
Ljublijana, Yugoslavia

Dr. Suzanne Smith Saulniers
Women's World Banking
Nairobi, Kenya

المرفق الثاني (تابع)

باء - المراقبون (تابع)

Dr. Margit Scherb
Federal Chancellery
Vienna, Austria

Ms. Lois Stewart
International Confederation of Free Trade Unions
Brussels, Belgium

Mr. Serim Timur
Sector of Social and Human Sciences
UNESCO
Paris, France

Ms. Anke Van Heur
Social and Environmental Affairs Section
International Organizations Department
Ministry of Foreign Affairs
The Hague, The Netherlands

Mr. Tomislav Vukina
Institute for Developing Countries
Zagreb, Yugoslavia

Ms. A. Weiss-Gänger
Federal Chancellery
Vienna, Austria

Ms. Ann Weston
Commonwealth Secretariat
London, England

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

ورقتان خلفيتان

ID/WG.452/1	المرأة ونمو الصناعات الزراعية في البلدان النامية
ID/WG.452/2	مشاركة المرأة في التصنيع في البلدان النامية مع التركيز على الصناعات الزراعية

أوراق الاجتماع

CRP.1	كلمة المدير العام لليونيدو	السيد دومنغو ل. سيازون ، الابن
CRP.2	الفلبين مشاركة المرأة في القطاع الصناعي القائم على الزراعة	ماريا ر.ك. فرانكو الفلبين
CRP.3	يوغوسلافيا وضع المرأة في المجمع الصناعي الزراعي اليوغوسلافي	ت . فوكينا ن. سفوب ـ دوكيك يوغوسلافيا
CRP.4	كينيا دور المرأة في الصناعات الزراعية (التجربة الكينية)	س . الامبو كينيا
CRP.5	اطار انمائي متكامل للمرأة في الصناعات الزراعية	جون ـ كلود لوران الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CRP.6	الاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهنيات	ج.و. نغوغي عضو الاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهنيات انكلترا
CRP.7	المرأة والعمل : استراتيجية للعمالة والتنمية	ل. ستيوارت الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بلجيكا
CRP.8	كوبا ملاحظات على المرأة في صناعة السكر الكوبية	ن. بيريز روخاس كوبا

المرفق الثالث (تابع)

CRP.9	دور المرأة في المؤسسات الصناعية الزراعية في البلدان النامية حالة ايضاحية	غ. سيبيك المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية يوغوسلافيا
CRP.10	الهند الصناعات الزراعية : القطاع الفرعي للتبغ غير المصّنع ومنتجاته غير المصّنعة	س. سنغلا الهند
CRP.11	الهند الصناعات الزراعية : القطاع الفرعي لصناعات الأخشاب والصناعات القائمة على الأخشاب	س. سنغلا الهند
CRP.12	المرأة في الصناعات الزراعية والكومنولث	آن وستون أمانة الكومنولث انكلترا
CRP.13	بيان	نوامي أوكادا اليابان
CRP.14	اندونيسيا التنمية الصناعية ادماج المرأة في الصناعات الزراعية	ك. سوسرو اندونيسيا
CRP.15	اندونيسيا التنمية الصناعية العاملات في صناعات النسيج	ك. سوسرو اندونيسيا
CRP.16	جمهورية البرازيل الاتحادية دراسة افرادية : وثائق حلقة دراسية "دور المرأة في الصناعات الزراعية"	م.ب. كيتانو دا سيلفا البرازيل
CRP.17	ملاوي اجتماع فريق خبراء بشأن المرأة في الصناعات الزراعية	ف. مسيمكا ملاوي

المرفق الثالث (تابع)

CRP.18	غانا تعليقات عامة على مسألة المرأة في الصناعات الزراعية باستخدام غانا كمثال	ف.و. دوفلو غانا
CRP.19	الصين دور نساء بكين في البناء الاشتراكي للمدينة وتحديثها	هوانغ مياوكسيان الصين
CRP.20	نيجيريا المرأة ونمو الصناعات الزراعية في نيجيريا	أ.م. ليبيدي نيجيريا

المرفق الرابع

أمثلة لأفكار المشاريع

المقترح رقم ١

ينبغي أن تنظر اليونيدو في اجراء دراسة لتقصي النهوض بانتاج الزيوت النباتية التقليدية وأثره على المرأة ، وصناعة الزيوت النباتية والحالة الغذائية للسكان . وينبغي تطوير مشروع رائد وفق نهج متكامل لانتاج الزيوت النباتية ، مع ايلاء عناية خاصة لاستخدام المنتجات الثانوية وتوفير قطع الغيار وخدمات الصيانة . وينبغي تقييم نتائج هذا المشروع وأثره على المرأة وتقديم توصيات لتطبيقه على مختلف المناطق وشتى المواد الخام للزيوت النباتية .

المقترح رقم ٢

ينبغي أن تنظر اليونيدو في اقامة مشروع رائد لانشاء وحدات انتاجية متعددة الأغراض في مجال صناعة تجهيز الأغذية ، وذلك من أجل تحديد مدى فعالية عمليات الانتاج المختلفة التي يمكن أن تحسّن مشاركة المرأة وتخفّف من آثار الموسمية .

كما أوصى باجراء دراسة تقييمية لتحديد أثر هذا النهج على المرأة وعلى تحسين تنمية أنشطة تجهيز الزراعات البستانية (الفاكهة والخضروات وغيرها) .

المقترح رقم ٣

ينبغي أن تستخدم المحاصيل التقليدية على نطاق أوسع في الغذاء وغيره من الأغراض . وقد ابتكرت تقنيات تجهيز متكاملة ، وذلك على سبيل المثال لنباتي الكسافا وجوز الهند ، يمكن تطبيقها على أحجام الانتاج المختلفة .

وينبغي انشاء مشروعين رائدين في بلدان افريقية مختارة لتقييم فعالية تقنيات التجهيز المتكاملة التي ابتكرت حديثا ، فيما يتعلق بتحسين الملاحية الاقتصادية لتجهيز هذه المنتجات وتحسين مشاركة النساء وظروف عملهن وزيادة توفير الأغذية المحلية .

المقترح رقم ٤

ينبغي لليونيدو ، من أجل تعزيز تنمية قطاعات الصناعات الزراعية الخاصة بالجلود والأخشاب والألبسة والأغذية وزيادة مشاركة المرأة في هذه القطاعات ، أن تنظم دورات تدريبية للنساء في مجالات تصميم المنتجات وادارة عملية الانتاج ومراقبة الجودة وتقنيات السوق . وينبغي ادراج عنصرا التقييم والمتابعة في مشاريع التدريب ، بغية تقييم أثر هذه الأنشطة على تطور مؤسسات صناعية محددة وعلى مشاركة المرأة .

- - - - -